

دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي -اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً -

ملخص:

شهد الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة، جعلت التنويع الاقتصادي مطلب وضرورة لعديد الدول سيما أحاديم الاقتصاد منها، في هذا السياق تناهى وتزايد دور الدولة في إرساء معالمه معتمدة في ذلك على سياساتها الإنفاقية التي تعد الخبراء الاستراتيجي في ذلك، لما سببوا به من تكيف للنشاط الإنتاجي ليس بغرض تلبية الاحتياجات المحلية وحسب، بل ولضمان زيادة القدرة التنافسية في التجارة الدولية من خلال ترقية وتنويع صادراتها، معتمدة في سبيل ذلك ما تحوّله من نفقات كانت استثمارية اجتماعية أو حتى عسكرية، وما تقدّمه من امتيازات ضريبية وإعانت تُستهدف المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء. وكمثال على ذلك نستعرض تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في التنويع الاقتصادي، والذي يعد نموذجاً ناجحاً يمكن للدول النفطية الاستفادة منه.

الكلمات المفتاحية: تنويع الاقتصاد، تنويع الإنتاج، تنويع الواردات، الإنفاق العام، سياسة الإنفاق العام، التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة.

مقدمة:

إن التغير المستمر الذي يمر به الاقتصاد العالمي عموماً والاقتصاديات أحاديم المورد على وجه التحديد، أدى إلى بروز توجهات حديثة في مجال الإنتاج والتصدير، وهذا في إطار ما يعرف بالتنوع الاقتصادي الذي يعد عملية معقّدة يتطلّب إنجاجها توفر البيئة الملائمة. في هذا السياق برزت الأهمية المتزايدة للإنفاق العام، لما يوفره من محفزات تشجع أساساً على الاستثمار كان عاماً أو خاصاً محلياً أم أجنبياً وذلك في شتى القطاعات المكونة للاقتصاد، وأوضحت بذلك سياسة الإنفاق العام نقطة جوهيرية يمكن الرهان عليها كدخل استراتيجي لتحقيق التنويع الاقتصادي.

Abstract:

In recent decades, the global economy has undergone profound transformations, which have made economic diversification a necessity and requirement for many countries, especially the mono-economic countries. In this context, the role of the State is growing and increase to laying the foundations for such diversification depending on its policy of expenditure, which is a strategic option, in contributing to the adaptation of productive activity not only to meet domestic needs but also to ensure greater competitiveness in international trade through the promotion and diversification of their exports, depending on what it contains of social or even military investment expenditures on the one hand, and their tax concessions and subsidies aimed at domestic and foreign investors alike on the other. As an example, we review the experience of the United Arab Emirates in economic diversification, which is a successful model that oil countries can benefit from.

Key words: Economic diversity, Diversity of production, Diversity of imports, public expenses, Public expenditure policy, Economic diversification UAE.

من هنا تتجلى لنا الإشكالية المراد معالجتها من خلال هذه الورقة البحثية، والتي يمكن صياغتها في السؤال التالي: كيف تسهم سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي؟ وكيف نجت دولة الإمارات العربية في ذلك؟

وهو ما سنحاول الإلمام به من خلال التعرض للنقاط الأساسية التالية:

- ماهية الإنفاق العام
- سياسة الإنفاق العام
- مدخل أساسي في التنويع الاقتصادي
- مساهمة سياسة الإنفاق العام في إرساء معايير التنويع الاقتصادي
- تجربة الإمارات المتقدمة في التنويع الاقتصادي

أولاً: ماهية الإنفاق العام

وإن توحدت الرؤى الاقتصادية حول تحديد مفهوم النفقات العامة، إلا أنه هناك جدل كبير حول تقسيماتها وما يقف من أسباب وراء التزايد الكبير لها على المستوى العالمي.

1. تعريف النفقة العامة: تعرف النفقة العامة على أنها "مجموع المبالغ النقدية التي يتولى إنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة"⁽¹⁾، كما تعرف على أنها "مبلغ نقدی يتولى إنفاقه شخص عام قصد تحقيق منفعة عامة"⁽²⁾، وجاء بأن النفقة هي "مبلغ من النقود يخرج من خزانة الدولة بواسطة إداراتها ومؤسساتها وهيئاتها وزاراتها المختلفة وذلك لإشباع حاجة عامة"⁽³⁾، وعرفت النفقة العامة كذلك بأنها "مبلغ نقدی يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة"⁽⁴⁾، فالنفقة "كم قابل للقياس النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعاً حاجة عامة"⁽⁵⁾.

بناء على ما سبق يمكن تعريف النفقة العامة على أنها مبلغ من النقود يخرج من ذمة مالية الدولة أو أحد الهيئات المكونة لها بقصد إشباع حاجة عامة. من خلال هذه التعريف نستنتج أن النفقة العامة تتضمن ثلاثة أركان أساسية: فهي مبلغ نقدی، تصدر عن الدولة أو أحد ممثليها، وتهدف لتلبية حاجة عامة.

2. تقسيمات النفقات العامة: لقد تزايدت النفقات العامة بتزايد نشاط الدولة، فتعددت بذلك تقسيماتها، إلا أنها اتفقت جميعاً في تبويهين أساسيين أحدهما اقتصادي والآخر وضعني.

2.1. التقسيم الاقتصادي: تتقسم النفقات العامة وفقاً لهذا الاتجاه لعدة أصناف تبعاً للمعايير المأخذ بها:

- حسب الآثار التي تخلفها: وتتقسم النفقات وفقه لنفقات حقيقة ونفقات تحويلية: والمعيار الأساسي للتفرقة بينها هو وجود أو عدم وجود مقابل للنفقة، أو وجود أثر على الدخل القومي من عدمه، فالطريقة المثلث لتقسيم النفقات هي التي تتطلب من الآثار التي تخلفها،⁽⁶⁾ وفي حالة وجود مقابل تعتبر النفقة حقيقة وفي خلاف ذلك تعد تحويلية. فالنفقات الحقيقة تصرف بهدف الحصول على سلع وخدمات منتجة،⁽⁷⁾ أما النفقات التحويلية فهي النفقات التي يتم من خلالها نقل جزء من الدخل القومي من قطاع لأخر أو من فئة لأخرى. وتتقسم النفقات التحويلية بدورها لثلاث أصناف: تحويلية اقتصادية، تحويلية اجتماعية ونفقات تحويلية مالية.

- حسب دورية النفقة: ونميز وفقاً لهذا المعيار بين النفقات العادية (الدورية) وهي التي تتكرر بصفة منتظمة في الميزانية السنوية، وأخرى غير عادية وهي التي لا تظهر إلا في فترات متباينة وغير منتظمة.

- حسب طبيعة النفقة: وتتقسم وفق ذلك النفقات لرأسمالية وجاربة.

- حسب أغراضها: تسعى الدولة من وراء العملية الإنفاقية لتحقيق جملة من الأهداف كانت إدارية، اقتصادية، اجتماعية، مالية أم عسكرية، وتبعاً لذلك نجد الأصناف التالية للنفقات والموجهة لتغطية كل هدف⁽⁸⁾ النفقات الإدارية، والنفقات الاجتماعية، والنفقات الاقتصادية وأخيراً النفقات العسكرية.

2.2. التقسيم الوضعي: ويضم ثلاثة تقسيمات أساسية هي:

- التقسيم الإداري: يعد من أقدم التقسيمات، إذ انتهجه المدرسة الكلاسيكية، وتستند فيه النفقة للجهة التي تولت عملية الإنفاق، وبتغيير أدق تقسم النفقات حسب الوحدات الإدارية والوزارات المكونة لها.

- التقسيم الوظيفي: يتماشى هذا التقسيم والفكر المالي المعاصر، ويستند في تقسيم النفقات وفق هذا المدخل لنوع الوظائف أو الخدمة التي تؤديها الدولة بغض النظر عن الجهة التي تتولاها.

- التقسيم الاقتصادي: يعتمد من خلال هذا التقسيم للدمج بين التقسيمين الإداري والوظيفي، حيث تقسم النفقات حسب الوظائف المغطاة لتتناسب بعدها للوزارة التابعة لها.

3.2. تقسيمات النفقات العامة في الجزائر: قسم المشرع الجزائري النفقات العامة لقسمين: نفقات التسيير ونفقات الاستثمار، ونوجزهما عرضاً في النقاط التالية⁽⁹⁾

نفقات التسيير: هي النفقات الازمة لتسهيل المرافق العامة، ولا تساهم في خلق أية قيمة إضافية للاقتصاد الوطني.

- نفقات الاستثمار: وتمثل في الاعتمادات المفتوحة في الميزانية العامة وفقاً للمخطط الإنمائي السنوي والموجهة لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة.

3. ظاهرة تزايد النفقات العامة: إن متابعة تطور حجم الإنفاق العام لمعظم دول العالم يبين أنها في تزايد مستمرة منذ القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا، ويعود الاقتصادي الألماني (A. wagner) أحد رواد

مفسري هذه الظاهرة، حيث يرى أن تطور النفقات العامة هو نتيجة طبيعية لتغير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدول، وهو ما أصبح يصطلح عليه في الأدبيات الاقتصادية بقانون فاقر (wagner)， والذي ينص على أنه إذا حقق مجتمع من المجتمعات معدلاً معيناً من النمو الاقتصادي فذلك يؤدي إلى اتساع شطاط الدولة، وهذا يعمل على زيادة نفقات الدولة بمعدل أكبر من زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي.⁽¹⁰⁾

و عموماً، يمكن تفسير تزايد النفقات العمومية لأسباب تميزت بين ظاهرية وحقيقية، كما يلي:

- الأسباب الظاهرة: هي تلك الأسباب التي تخلف زيادة رقمية في النفقات ولا تقابلها زيادة كمية في السلع والخدمات المستخدمة لإشباع حاجيات الأفراد، ولا زيادة في عدد المستهلكين منها. وتحصر هذه الأسباب في: انخفاض قيمة النقد، تغير الطرق الحسابية المستعملة في تحضير الميزانية،⁽¹¹⁾ زيادة عدد السكان أو مساحة الدولة.

- **الأسباب الحقيقة:** وهي الأسباب التي تؤدي لزيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة، وتمثل في: تطور مفهوم المالية العامة، أسباب سياسية، أسباب اقتصادية واجتماعية، وأخرى العسكرية.

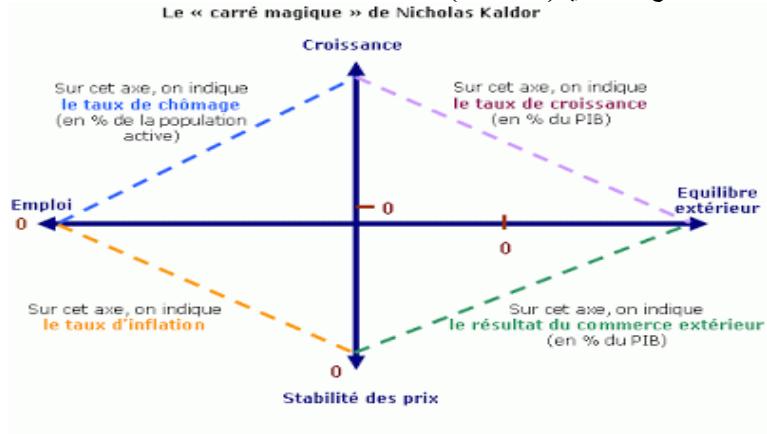
ثانياً: سياسة الإنفاق العام

إن الحديث عن سياسة الإنفاق العام يجرنا حتماً إلى الحديث عن موضوع دور الدولة في الاقتصاد، وتاريخ الفكر الاقتصادي الحديث يرشدنا إلى أن المدرسة الكلاسيكية لا تسمح إلا بدور صغير للدولة في النشاط الاقتصادي ويصطلح عليها اسم "الدولة الحارسة" (العدل والأمن والدفاع والأشغال العمومية الكبرى)، في حين أن المدرسة الكينزية تسمح بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لاسيما في فترة الأزمات وتصطلح عليها اسم الدولة المتدخلة، أما بالنسبة للمدرسة الاشتراكية فالدولة هي المتدخل الأساسي في النشاط الاقتصادي ويصطلح عليها "الدولة المنتجة". وعليه فيحسب نوع الدولة يكون لسياسة الإنفاق العام دور من عدمه، والذي يمكن أن يمتد من الحيادية المطلقة إلى التدخل المطلق، وهذا ما ننبعك على، السياسة المالية للدولة.

1. سياسة الإنفاق العام أداة من أدوات السياسة المالية: تعرف السياسة المالية: " بأنها مجموعة القرارات التي يترتب عليها تحديد طريقة ونطء استخدام مختلف العناصر المالية وتجهيزها والتنسق بينها لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وذلك في نفس الوقت الذي تقوم فيه هذه العناصر بوظائفها الأساسية"(12)، وهناك من يعرفها باختصار على أنها "مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة وال النفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة"(13)، أو هي "السياسة التي تقوم بموجبها الحكومة باستخدام نفقاتها وإيراداتها من أجل تحقيق التأثيرات المرغوبة، واستبعاد التأثيرات غير المرغوبة على الدخل والإنتاج"(14). مما سبق يمكن القول إن السياسة المالية من أدوات السياسة الاقتصادية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والتي يمكن تلخيصها في العناصر العامة

- الآتية: تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تحقيق التنمية الاقتصادية، تحقيق التوظيف الكامل وتوزيع الدخول، أو في الأهداف النهائية الأربع ضمن ما يعرف بالربع السحري لـ (Kaldor)⁽¹⁵⁾ والتي تتمثل في :
- تحقيق النمو الاقتصادي؛
 - تحقيق التشغيل الكامل (محاربة البطالة)؛
 - الاستقرار في المستوى العام للأسعار (محاربة التضخم)؛
 - تحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات).

المخطط 01: المربع السحري (Kaldor)



Source: <http://www.glossaire-international.com/pages/tous-les-termes/carre-magique-kaldor.html#MMEgVw41buuOvvTu.99>

وتستخدم السياسة المالية لتحقيق تلك الأهداف ثلاثة أدوات أساسية هي: السياسة الجبائية، سياسة التمويل بالعجز وسياسة الإنفاق العام، وكل منها تأثيراتها الاقتصادية الخاصة.

2. الآثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق العام: يرى كينز وأتباعه أن سياسة الإنفاق العام تسهم في التأثير على الطلب الكلي والذي يتمثل في تلك المبالغ المتوقع إنفاقها للأغراض الاستهلاكية أو الاستثمارية، أي أن سياسة الإنفاق العام تؤثر على الطلب الاستهلاكي للأفراد بالزيادة أو بالنقصان، سواء على شكل أجور أو منح ومعاشات أو من خلال دعم أسعار السلع والخدمات، كما أنها تؤثر على الطلب الاستثماري إما بإقامة مشاريع استثمارية عمومية مباشرة أو من خلال تقديم تحفيزات للقطاع البنكي من أجل تخفيض سعر الفائدة أو تقديم معدلات ضرائب تحفيزية للقطاع الخاص للاستثمار وهو ما يصطلاح عليه "الإنفاق الجبائي" وهو شكل من أشكال الإنفاق العام غير المباشر، وبحسب التحليل الكينزي فإن تأثير سياسة الإنفاق العام على الطلب الكلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري تتعكس على الإنتاج، وهذا ما سيؤثر على الناتج القومي (معدل النمو الاقتصادي) ومن ثمة على الاستخدام (معدل البطالة) انظر المخطط أسفله⁽¹⁶⁾.

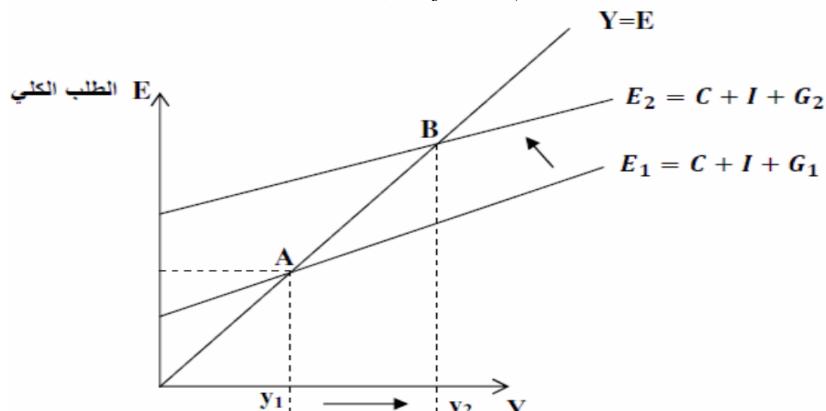
مخطط 02: مخطط آلية انتقال أثر سياسة الإنفاق العام على النشاط الاقتصادي حسب الفكر الكينزي



المصدر: من إعداد الباحثين

ولتوضيح ذلك نأخذ كمثال تأثير سياسة الإنفاق العام على الدخل بحسب الفكر الكينزي كما يمثله المخطط أعلاه، فإذا اعتبرنا أنه في اللحظة الزمنية (t_1) كان لدينا الطلب الكلي لاقتصاد ما (E_1) والذي يعبر عن مجموع الاستهلاك (C) والاستثمار (I) والإنفاق العام الأولى (G_1)، فإن الدخل التوازنی (Y_1) المعبّر عنه بتقاطع العرض الكلّي بالخط 45° عند النقطة (A). لكن في اللحظة الزمنية (t_2) عند زيادة الإنفاق العام كأدلة توسيعية لسياسة الإنفاق العام ليصبح (G_2) وبالبقاء على مستوى الاستهلاك ومستوى الاستثمار بدون تغيير فإن خط الطلب الكلي تحدث له إزاحة نحو الأعلى بفعل زيادة الإنفاق العام، وبإسقاط ذلك على خط العرض الكلّي يصبح مستوى الدخل التوازنی الجديد (Y_2) عند النقطة (B)، والملاحظ أن الزيادة في الدخل الكلّي أكبر من الزيادة في الإنفاق العام، وهو ما يعرف بتأثير "مضاعف الإنفاق العام الحكومي".

مخطط 03: مخطط تأثير سياسة الإنفاق العام التوسيع على الدخل



Source : Gregory Mankiw: government purchases and real interest rates, journal of political economy , vol95 n°,2 April 1987,p311.

وتتجدر الإشارة هنا أن النظريات الحديثة للنمو الداخلي تولي هي الأخرى أهمية لسياسة الإنفاق العام من خلال إبرازها لأهمية الإنفاق العام في النمو الاقتصادي، وبخاصة نظرية (R. Lucas) فيما يخص الاستثمار العمومي في الرأس المال البشري وأهميته في النمو الاقتصادي، ونظرية (R. Barro) فيما يخص الاستثمار العمومي في البنية التحتية والبحوث الأساسية، ونظرية (P. Romer) فيما يخص الاستثمار العمومي في البحث والتطوير والإبداع والتكنولوجيا⁽¹⁷⁾.

و عموماً يمكن حصر الآثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق العام في آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة على النحو الآتي:

- الآثار الاقتصادية المباشرة:

- تساهمن سياسة الإنفاق العام في التأثير على الناتج القومي؛
- تساهمن سياسة الإنفاق العام في التأثير على الاستهلاك؛
- تساهمن سياسة الإنفاق العام في التأثير على إعادة توزيع الدخل؛
- تساهمن سياسة الإنفاق العام في التأثير على الأسعار؛
- تساهمن سياسة الإنفاق العام في التأثير على التشغيل؛

- الآثار الاقتصادية غير المباشرة:

- أثر المضاعف؛
- أثر المعجل؛

ثالثاً: مدخل أساسي في التنويع الاقتصادي

يكتسي موضوع التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة في الأبيات الاقتصادية منذ منتصف القرن الماضي، وتزداد أهميته بالنسبة للدول النفطية التي تعاني من تشوّهات هيكل اقتصادها باعتمادها على المورد الوحيد في الدخل، وارتباط هذا الأخير بأسعار الأسواق العالمية لهذا المنتج الطبيعي وما يمكن أن ينجر عن ذلك عند تراجع أسعاره. مما يجعل التنويع الاقتصادي حتمية لا غنى عنها.

1. مفهوم التنويع الاقتصادي:

تعددت التعريفات والمفاهيم المتعلقة بالتنوع الاقتصادي بتنوعها في الأبعاد منها، فهناك من يعرّف التنويع الاقتصادي على أنه "عملية تهدف إلى تنوع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مؤلدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقدرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل"⁽¹⁸⁾. إن التنويع الاقتصادي بهذا المفهوم هو عملية تنوع مصادر الدخل، توسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية كانت سلعة أم خدمية في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يحد من مخاطر هيمنة السلعة الوحيدة في الاقتصاد. كما يدل على تحويل الهيكل الاقتصادي مع تنوع السلع الأساسية والمواد المصنعة والخدمات الأخرى، بما يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي، تحقيق الاكتفاء الذاتي، تقلص معدلات البطالة، والحفاظ على استقرار عائدات الصادرات وزيادتها⁽¹⁹⁾. وهناك من يعرف التنويع الاقتصادي على أنه "العمل على زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الصادرات وتقعيل الضرائب في اقتصاد معين لقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في حالة اعتماده على قطاع واحد وخصوصاً إذا كان ريعياً"⁽²⁰⁾. فالتنوع عاملاً يدل على أنه يتوجب على الدولة أن تنتج لنصدر قائمة واسعة من السلع والخدمات⁽²¹⁾. أي أن التنويع الاقتصادي في شكله الواسع يتضمن:

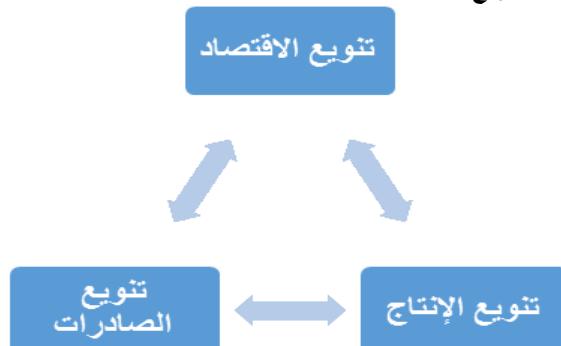
- تنويع الإنتاج: وذلك من خلال المساهمة النسبية لجميع القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي، غير أن تنوع الإنتاج يفرض بالضرورة التوجه نحو الزيادة النسبية للصناعة في مجمل النشاط الاقتصادي باعتبارها العمود الفقري لأي اقتصاد، ونقطة التكامل بين مختلف القطاعات الأخرى. ونميز في هذا الصدد بين صنفين من تنوع الإنتاج: التنويع الأفقي: ويقصد به خلق منافع وفرص جديدة للسلع المنتجة في ذات القطاع، وهو ما يحمل دلالة الزيادة الكمية في السلع والمنتجات. والتنويع العمودي: ويقتضي إضافة مراحل إنتاجية جديدة لما هو موجود.

- تنويع الصادرات: هي تلك الاستراتيجية الهدافـة لزيادة وتطوير الصادرات من خلال تقديم حواجز مادية وعينية للمستثمرين، لزيادة القدرة التنافسية للسلع المحلية في الأسواق الخارجية.

دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي-اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً

ومنه يمكن القول أن التنويع الاقتصادي هو تلك العملية المعقّدة والتباينية الرامية لتنويع الإنتاج وتنمية الصادرات (انظر المخطط 04).

المخطط 04: مخطط أشكال تنويع الاقتصاد



المصدر: من إعداد الباحثين

2. دوافع التنويع وأهدافه: يعتبر التنويع الاقتصادي حتمية لابد منها خاصة بالنسبة للدول أحادية الاقتصاد ومرد ذلك لكون التنويع هو المدخل الأساس للحد من أخطار التجارة الخارجية، وذلك بتنويع الصادرات ما يجنب الوقوع في خطر تدبّب عائداتها، كما أن السعي لتنويع الصادرات بعد دافعاً لتنويع القاعدة الإنتاجية ومنه الرفع من مستويات النمو الاقتصادي الذي يعد المطلب الأول لجميع الدول. ويكون الهدف من وراء اتباع سياسة التنويع الاقتصادي للدول أحادية الاقتصاد عموماً وللدول البترولية على وجه التحديد في:

- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية بعيداً عن البترول.
- التنمية الاقتصادية المتوازنة للبلد.

توسيع القاعدة الإنتاجية ومنه تطوير المنتجات الموجودة كانت سلعية أم خدمية، أو حتى خلق منتجات جديدة، وهو ما يساعد على مواجهة معاكسة إيرادات المورد الوحيد من جهة، وما يزيد من سيطرة الإنتاج الوطني على الأسواق الداخلية وصولاً لتصديرها في مراحل لاحقة من جهة أخرى.

- تنويع الصادرات والتخلّي التدريجي عن تصدير السلع التي تميز أسعارها بمرونة شديدة.
- إحلال الواردات.

الحفاظ على القرة التنافسية في الأسواق الدولية.
تكوين قاعدة اقتصادية صلبة متنوعة ومتكاملة قادرة على الاستجابة لجميع التغيرات المحلية والدولية.

تحقيق الاستقرار للميزانية العامة ومن ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى على الأقل بنسبة مساهمة لكل قطاع تساوي نسبة مساهمة قطاع النفط في الميزانية العامة والناتج المحلي الإجمالي والصادرات.

غير أن تجسيد كل تلك الأهداف وغيرها يتطلب الأخذ بخصائص كل بلد على حدة خاصة من حيث الإمكانيات التي يحوزها وقابلية الاستجابة لما تتطلبه عملية التنويع من تغيير، مع انتهاج الدولة لسياسة إنفاقية رشيدة تكفل التنويع بداية من القطاعات مرتبة حسب أهميتها ومساهمتها في الاقتصاد ومدى استجابتها لمقتضيات التنويع حاضراً ومستقبلاً.

3. أسباب فشل محاولات التنويع لبعض الدول أحادية الاقتصاد: منذ سنين ولت وعديد بلدان العالم تسعى جاهدة لتنويع قاعدتها الاقتصادية، غير أن محاولات الكثير منها بما فيها الجزائر (الدول البترولية) باءت بالفشل لعدّد الأسباب نجد في مقدمتها:

- الحفاظ على الصبغة الريعية في اقتصادها واعتمادها شبه الكلي على ما تزخر به من مواد أولية (نفطية)، رغم إقدامها على الاستثمار في القطاع الصناعي؛
- هشاشة البنية التحتية وبالتالي الغياب شبه الكلي لمتطلبات الاستثمار فيما المنتج منه؛
- عدم وجود تكامل بين مختلف فروع الاقتصاد وهو ما يخالف منطق التنويع الاقتصادي؛
- ضعف المنافسة بين القطاعات المكونة للاقتصاد؛
- تبني الوجهة التنموية موازاة مع الانكماشات البترولية - بالنسبة للدول النفطية، وهو ما يحول دون تحقيق المرجو من ذلك؛

4. محددات التنويع الاقتصادي: مما لا شك فيه أن التنويع يلعب دورا هاما في نمو وتطور الاقتصاد. لكنه يبقى مرتبطة ورهينا بمجموعة من المتغيرات التي تلعب دورا مهما في نسبة نجاحه أو فشله. في هذا الإطار، يسرد تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع (خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنويع، 2006) وهي⁽²²⁾

- العوامل المادية: الاستثمار ورأس المال البشري؛
- السياسات العمومية: السياسات المالية والتجارية والصناعية (من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية)؛
- متغيرات الاقتصاد الكلي: سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية؛
- المتغيرات المؤسسية: الحكومة والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني؛
- الوصول إلى الأسواق: درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية والحصول على التمويل).

رابعاً: مساهمة سياسة الإنفاق العام في إرساء معايير التنويع الاقتصادي

تعتبر سياسة الإنفاق العام أداة فعالة من أدوات السياسة المالية في يد الدول لتجسيد سياستها الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة، ولتوجيه الاقتصاد بشكل خاص من خلال تحديد وترتيب الأولويات في الإنفاق العام، وقد تزايدت أهمية سياسة الإنفاق العام في حقبة تعلالت فيها موجة التنويع الاقتصادي، لما تsem به من تطوير للإنتاج وترقية لل الصادرات والذان يعتبران المحوران الأساسيان للتنويع الاقتصادي، كما لا يخفى ما تsem به هذه السياسة من تجسيد لمزاجها التنموي.

1. مساهمة سياسة الإنفاق العام في تنويع الإنتاج: تقوم العملية الإنتاجية لأي دولة على عاملين أساسيين:⁽²³⁾

- الطاقة الإنتاجية القومية: أو ما يعرف بالعوامل المادية للإنتاج والتي تشمل الموارد الطبيعية، المادية، والبشرية للدولة.
 - الطلب الفعلي: وينقسم إلى الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية. وتنجلى مساهمة الإنفاق في تنويع الإنتاج من خلال ما تخلفه من أثر إيجابي على هذين العنصرين، وذلك من خلال الرفع من نسبة الاستفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة بأقصى قدر ممكن، كما أن النفقات العامة تمثل جزءا كبيرا من الطلب الكلي الفعلي، فتزيد بذلك أهميتها بزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهو ما يخلق أثرا مباشرا على حجم الإنتاج وتوعده.
- ومن المعلوم أن النفقات العامة تخضع لعدة تقسيمات وكل نوع منها دوره في تنويع الإنتاج الوطني، وسنستعرض أبرزها فيما يلي:

1.1- النفقات الإنتاجية (الاستثمارية): تؤدي هذه النفقات إلى تكوين رؤوس الأموال العينية، والتي تعد من أهم العناصر الإنتاجية، كما تساهم في توفير هيكل البنية الأساسية (الطرق، السكك الحديدية، ووسائل الاتصال)، والذان يعدان مطلبا أساسيا لتحقيق التنويع الاقتصادي.

فالاستثمار في البنية التحتية يعد حكرا على الدولة لما له من خصائص يعجز القطاع الخاص عن توفيرها، فما يفهم خواصه الثبات وهو ما لا نجد في رأس المال الخاص الذي يتحرك نحو الوجهة التي

تحقق أكبر ربح، كما أنه غير قابل للتجزئة لارتفاع تكلفة الفصل بين رؤوس الأموال، وعدم قابلية هذه الاستثمارات للإحلال.⁽²⁴⁾

ونميز في هذا الصدد بين البني التحتية الاقتصادية التي تعتبر دعامة مباشرة للعملية الاقتصادية والبني التحتية الاجتماعية التي يسعى من خلالها تقديم التعليم والصحة لأفراد المجتمع ومنه الرفع من الرفاه الاجتماعي لهم، ما يزيد في الطاقة الإنتاجية كما ونوعاً ومهماً من أثر على مستوى العمالة وكفاءتهم.

2.1. النفقات الاجتماعية: يساهم الإنفاق العام الاجتماعي في تحسين التنويع الاقتصادي بشقه الإنتاجي سواء كان تحويلات اجتماعية عينية أو تحويلات اجتماعية نقية.⁽²⁵⁾

فالتحويلات الاجتماعية العينية: تشمل ما خصص لإنتاج سلع وخدمات تستخدم في تحقيق أغراض اجتماعية كالصحة والتعليم، أي أنها تكرس للرفع من تكوين رأس المال البشري، وهو ما يؤدي لزيادة الإنتاج وتطويره بطريقة مباشرة، أما التحويلات الاجتماعية النقية: فتتصرف لما تقدمه الدولة من إعانات اجتماعية للطبقات الفقيرة لمواجهة حالات المرض أو الشيخوخة أو البطلة، وتؤدي هذه النفقات لإعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع فتزداد بذلك القدرة الاستهلاكية لهذه الفئة بزيادة دخولها ما يرفع الطلب الفعلي، فيخلق بذلك زيادة في حجم الإنتاج ونوعه.

وبهذا يمكن اعتبار النفقات الاجتماعية بمثابة استثمارات في رأس المال البشري الذي يعتبر دعامة أساسية للتنويع الاقتصادي لما يخلقه من زيادة وتتنوع للإنتاج المحلي.

3.1. النفقات العسكرية: هناك جدل كبير حول هذا النوع من الإنفاق ومدى مساهمته في التنويع، رغم أنه يحوز حصة كبيرة من الإنفاق العام، إلا أن أقل ما يقال عنه أنه يسهم في تحويل بعض عناصر الإنتاج سلع جديدة ذات طابع خاص من جهة، كما أن الإنفاق على خدمات الدفاع والأمن يكفل تحقيق الاستقرار الذي يعد مطلبًا أساسياً لتفعيل التنويع الاقتصادي عموماً من جهة أخرى.

2. دور سياسة الإنفاق العام في ترقية وتطوير الصادرات: إن التنويع الاقتصادي يتطلب حدوث تغيير كبير في بنية الصادرات، فالتنوع الإنتاجي لوحده غير كاف، إذ أن الاكتفاء بتحقيق هذا الأخير يدل على أن الاقتصاد يكيف نشاطاته الإنتاجية محلياً دون القدرة على المنافسة الدولية، وبهذا تقرن أهمية تحقيق التنويع في الصادرات بالتنوع الإنتاجي.⁽²⁶⁾

وتتساهم سياسة الإنفاق العام في تحقيق هذا المطلب - تنويع الصادرات - من خلال الإنفاق الجبائي وما تقدمه من إعانات للمستثمرين كانوا محليين أم أجانب.

2.2. الإنفاق الجبائي (المميزات الجبائية): يعبر الإنفاق الجبائي عن برنامج حكومي يقوم على منح مساعدات مالية عن طريق إجراءات جبائية، عوض تقديمها في شكل نفقات عامة مباشرة. وتسعى الدولة من خلال تبنيها لهذه السياسة لتشجيع فئة معينة من المستثمرين لزيادة المعروض من منتجاتهم، بل وتطويرها وتنويعها من خلال تدفيه تكلفة الإنتاج باعفائهم كلباً أو جزئياً من الضريبة، إضافة إلى أن مثل هذه الإجراءات تعتبر محفزاً على الاستثمارات الجديدة لما تخلفه من تراكمات رأسمالية تعمل الدولة على توجيهها بما تمنحه من امتيازات ضريبية، وهو ما يسهم في تنويع المنتجات الموجهة للتصدير بعيداً عن المحروقات.

2.2. الإعانات الموجهة للمستثمرين المحليين والأجانب: تسخر الدولة عديد الإمكانيات المالية لدعم المستثمرين المحليين والأجانب في سبيل تنمية وتنويع صادراتها معتمدة في ذلك على ما تقدمه من:

- إعانات التصدير: وهي المساعدات التي تمنح بطريقة مباشرة لبعض المصدررين قصد مساعدتهم على الصمود في وجه المنافسة الأجنبية وهو ما من شأنه تنويع الصادرات.

- الإعانات الموجهة للمؤسسات الخاصة: وتشمل الإعانات التي تقدمها الدولة لعينة من المؤسسات الخاصة التي تنتج سلعاً تصديرية، بغرض توسيع طاقتها الإنتاجية ومساعدتها على اكتساب المستلزمات الحديثة للإنتاج، وفي كل ذلك تشجيع للإنتاج المحلي وتطويره بما يزيد من قدرته على المنافسة دولياً.

- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر: يعد جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في مقدمة مرامي الدول لما له من أثر إيجابي على الصادرات، فتجند في سبيل ذلك عديد الإمكانيات وفي

مقدمتها الإعفاءات الضريبية، وإتاحة فرصة الاستثمار في القطاعات الحساسة. وقد فسحت الجزائر مثلاً مجالاً واسعاً للاستثمار الأجنبي الحائز على إعانت وتحفيزات ليشمل قطاعات: المحروقات، الصناعة وبشكل خاص: الميكانيك، الصناعة الغذائية، الصناعية الإلكترونية، القطاع الزراعي، قطاع الأشغال العمومية، كما لم يستثنى من ذلك قطاع الاتصالات. إن السياسة الإنفاقية بهذا الشكل والمرتكزة أساساً على الإنفاق الجبائي وإعانت الاستثمار تسمم بدرجة كبيرة في زيادة وتطوير الطاقة الإنتاجية القومية، ما يصاحبها توسيع في الصادرات وهو ما يضمن بلوغ التوسيع الاقتصادي.

3. مزايا التوسيع الاقتصادي ودور سياسة الإنفاق العام في إرسانها: يعتبر التوسيع الاقتصادي مطلباً أساسياً لجميع الدول بغض النظر عن مستويات تقدمها، وبشكل خاص أحادية المورد منها، لما يحوزه من مزايا تسمم سياسة الإنفاق العام في استغلالها بشكل أفضل. وهو ما سنستعرض أهمه في النقاط التالية:

- **تقليل المخاطر الاستثمارية:** فالتوسيع الاقتصادي يزيد فرص الاستثمار ويقلل في ذات الوقت من مخاطرها، ويتناهى ذلك بتوزيع الإنفاق وعدم تركيزه في مجال محدد، كما أن الدولة تمتلك من القدرة ما يمكنها من التحكم في اتجاهات الاستثمار الخاص بما تقدمه من إعانت أو إعفاءات ضريبية.

- **تقليل المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي:** وذلك بتوزيع مجالات الإنتاج فالتركيز على منتج واحد يرهن مسار الهيكل الإنتاجي به، فيجعله عرضة لجميع المخاطر التي تكتف هذا المنتج. وهو ما يمكن تلافيه والحد منه من خلال السياسة المالية التي يتصدرها الإنفاق العام.

- **تقليل المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات:** فالتوسيع الاقتصادي يجر لتوسيع الصادرات ما من شأنه الحد من خطر تصدير منتج وحيد أو عدد محدد من المنتجات بانخفاض العائدات التصديرية نتيجة انخفاض أسعارها مثلاً. وتعمل سياسة الإنفاق على تجسيد هذا التوسيع بتشجيع الاستثمار كان محلياً أم أجنبياً.

- **زيادة إنتاجية رأس المال البشري:** فإن كانت عملية التوسيع في حد ذاتها تفرض الاهتمام بالعنصر البشري كعامل فعالاً في العملية الإنتاجية، فإن سياسة الإنفاق العام تكفل تطويره وتنمية قدراته، بما تقدمه من استثمارات في هذا المجال (الصحة، التعليم،).

- **الرفع من مستويات الناتج المحلي الإجمالي:** إن التوسيع يحمل في مضمونه التخلص التدريجي عن التركيز سعياً في القطاعات المتقلبة وهو ما يحمل في طياته زيادة في المكاسب المحققة. غير أن تجسيد هذا التوسيع يتطلب توسيعاً إنفاقياً تكفله الدولة بما لها من إمكانيات تعجز المالية الخاصة عن توليلها.

4. عوامل نجاح التوسيع الاقتصادي: إن نجاح عملية التوسيع تقتضي الأخذ بمجموعة من المبادئ نوجزها في النقاط التالية:

- **حسن الاستفادة من الميزة النسبية لعناصر الإنتاج والموارد الطبيعية:** أي أن عملية التوسيع تتطلق من كفاءة استخدام ما أتيح من موارد محلية، فالدولة التي تمتلك ميزة تنافسية في عناصر الإنتاج (أراض خصبة، مياه، مناخ،) يتوجب عليها التوسيع في القطاع الزراعي، ولمن تتوفر على عوامل الصناعة (مواد أولية، يد عاملة مؤهلة، ...) التوجه صناعياً ولعل أبرز وسيلة لتجسيد ذلك تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذات الشيء يقال عن الدول التي تمتلك مؤهلات للتوسيع في مجال السياحة والخدمات، أما فيما يخص الدول النفطية فيمكنها تحقيق التوسيع الاقتصادي بالتوسيع في الصناعات البتروكيميائية والصناعات المرتكزة على الطاقة كصناعة الحديد والصلب. غير أن ذلك لا يلغى إمكانية الاستثمار في التجمعات الصناعية عالية الإنتاج، وإن لم تكن هناك ميزة مسبقة وهو ما أثبتته تجربة كل من ماليزيا، المكسيك وأندونيسيا.⁽²⁷⁾

- تبني سياسات ملائمة في فترات الرخاء خاصة عند الحديث عن سياسة الإنفاق العام، حيث يتوجب توجيه الفوائض من العائدات للاستثمار في المجالات المنتجة.
- إنقاء الوقت الملائم للانطلاق في التجسيد الفعلي لعملية التنويع مراعات لما يستغرقه إثمارها ودر عوائدها من فترات طويلة، وما تتطلبه من إمكانيات مادية ومالية، باعتبار أن التنويع عملية معقدة يتطلب إنجاحها توفير بيئة مستقرة.
- تقديم حوافر لتشجيع المؤسسات على تطوير وتتوسيع منتجاتها بما يساعد في تنمية الصادرات، بالإضافة لحثها على الاستثمار في التدريب لضمان كفاءة العمالة.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي لما يقدمه من مزايا سيمما في نقل التكنولوجيا الحديثة.

خامساً: تجربة الإمارات المتحدة العربية في التنويع الاقتصادي

تأسست دولة الإمارات المتحدة⁽²⁸⁾ في 02 ديسمبر 1971، على يد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وهي دولة اتحادية دستورية تتألف من سبع إمارات وهي أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، رأس الخيمة والفجيرة. وتنطوي الصحراء أربعاء أخماس مساحة دولة الإمارات. تبلغ مساحتها 83.600 كلم مربع. (أكبر قليلاً من إسكندنavia)؛ تشكل أبوظبي ما قارب 87% من إجمالي مساحة الدولة. يحدها من الشمال الخليج العربي، ومن الشرق خليج عمان وسلطنة عمان ومن الجنوب المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ومن الغرب قطر والمملكة العربية السعودية. ويبلغ عدد سكان دولة الإمارات المتحدة 8.19 مليون نسمة، منهم 16.5% من المواطنين فقط إماراتيين أصليين، كما يبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة 93%. (المكتب الوطني للإحصاء، الإمارات العربية المتحدة، 2010).

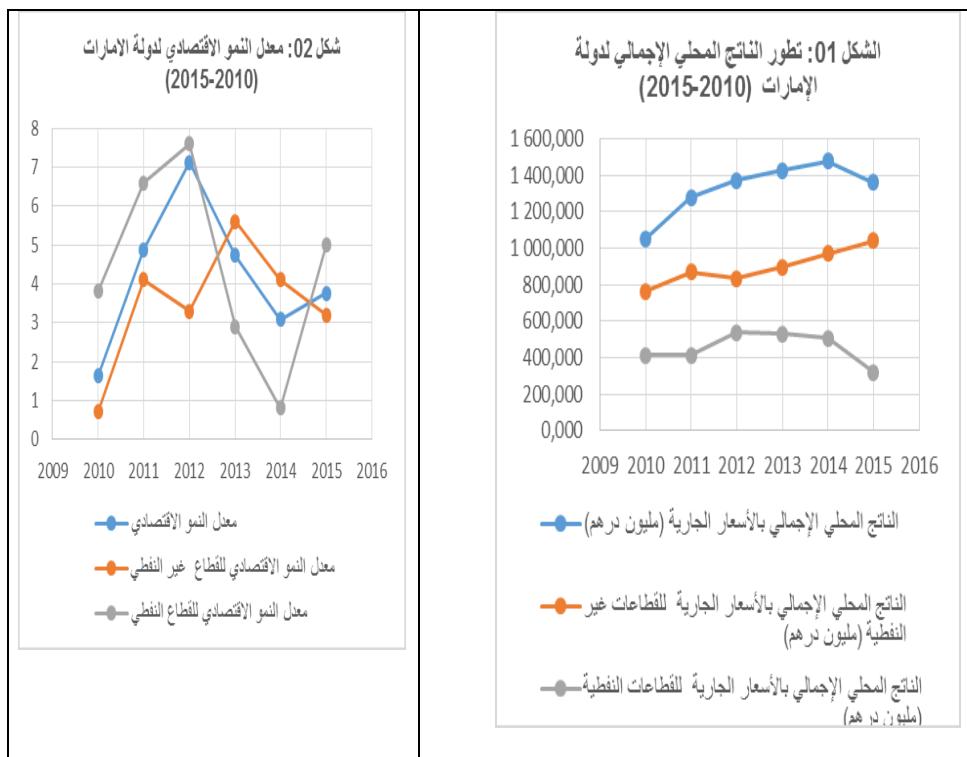
شكل اكتشاف النفط في منطقة الخليج عموماً نقطة تحول كبرى في تاريخها، فقد كان اقتصاد دولة الإمارات يعتمد في بادئ الأمر على الزراعة في الواحات، وصيد السمك وتجارة التمور واللؤلؤ. وقد بدأت حكاية النفط في الإمارات عام 1936، عندما حصلت شركة نفط العراق على حق التنقيب عن النفط في إمارة أبوظبي تحت مسمى شركة الساحل المتصالح. ليتم اكتشاف أول حقل نفطي عام 1958، وكانت أول شحنة من المناطق البحرية في أبوظبي بجزيرة داس في شهر يونيو عام 1962، ومن ثم تبعتها الاكتشافات.⁽²⁹⁾

1. الخطوط العريضة لاستراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة: تشير غالبية التقارير والدراسات حول التنويع الاقتصادي للدول النفطية، إلى نجاح سياسة التنويع الاقتصادي التي انتهتها الإمارات على مدى السنوات الماضية، حيث نجحت في خلق اقتصاد قوي ومتعدد ساهمت في تجاوز التحديات المختلفة التي مر وتمر بها الاقتصاد الإماراتي ومنها تداعيات الأزمة المالية العالمية لعام 2008، وكذلك في ظل الانخفاض الواضح لأسعار النفط، وما يمثله ذلك للإمدادات النفطية. حرصت الإمارات العربية المتحدة على التطوير المستمر لاقتصادها، من خلال اتباع استراتيجيات اقتصادية محفزة على التنويع الاقتصادي باعتمادها على:

- إعطاء الأولوية للتعليم، من خلال الإنفاق العام على الرأس المال البشري؛
 - زيادة الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية لدعم البنية الاقتصادية والاستثمارية في مختلف أرجاء البلاد، وتشمل شبكات الطرق والأنفاق والمباني الاتحادية، مشروع القطار الاتحادي، والمبادرات الاتحادية الأخرى في إمارات عجمان، وأم القيوين، ورأس الخيمة، والفجيرة والتي صُممَت لضمان تمنع تلك الإمارات بالمزايا ذاتها المتوفرة في إمارتي أبوظبي ودبي؛⁽³⁰⁾
 - توجيه الإنفاق الاستثماري العام لتفعيل القطاعات غير النفطية الأخرى وبناء ميزات تنافسية بعيدة المدى لاسيما في قطاع الصناعات التحويلية، والطيران، والسياحة، والمصارف، والتجارة والعقارات، والخدمات والطاقة البديلة.
 - اعتماد سياسة جبائية مشجعة للاستثمار الخاص.
- ولنجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة رافقها على مر الزمن بجملة من السياسات الداعمة⁽³¹⁾، مثل:

- انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي وجلب الاستثمارات الخارجية، حيث تم تصنيف الإمارات في المرتبة الـ13 عالمياً، والأولى شرق أوسطياً بين الوجهات الوعادة للمستثمرين خلال الفترة من 2013 حتى 2015؛
- إرساء منظومة قانونية اقتصادية مرنّة، وسهولة في ممارسة الأعمال؛
- اعتماد سياسة نقدية تدعم استقرار عملة الإمارات مقابل الدولار الأميركي، وسهولة تحويلها، مع عدم فرض أي قيود على إعادة تصدير الأرباح أو رأس المال؛
- إقامة مناطق حرة ومناطق اقتصادية متخصصة، وما تمنحه من مزايا؛
- ربط دولة الإمارات بعلاقات وثيقة الصلة مع جماعيات ورابطات تجارية وذلك لدعم مركزها الذي يبني اقتصاد حر ومفتوح ولاعب في التجارة الدولية والتنافسية.

2. أهم مؤشرات التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة: على الرغم من التراجع الكبير الذي شهدته أسعار النفط في الأسواق العالمية عام 2015 بنسبة تقدر بـ%47 (من 110 دولار أمريكي للبرميل عام 2014 إلى 52.4 دولار أمريكي للبرميل عام 2015)، واصل الاقتصاد الإماراتي نموه بمعدل 3.8% (حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي بمبلغ 1359.9 مليار درهم بالأسعار الجارية)، أما النمو في القطاعات غير النفطية فقد انخفض من 4.1% في عام 2014، ليصل إلى 3.2% في عام 2015 (انظر الشكلين 01 و02). ومن ثمة يمكن القول إن حجم الناتج المحلي الإجمالي تضاعف لدولة الإمارات العربية أكثر من 209 مرات خلال الـ43 سنة من عمر الاتحاد، إذ بلغ حوالي 6.5 مليار درهم في عام 1971⁽³²⁾، ليصل إلى 1359.9 مليار درهم في العام 2015.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، 2016م، التقرير الإحصائي السنوي 2015. (الموقع:

[http://fcsa.gov.ae/ar-ae/Lists/D_Publications/Attachments/313/Annual%20Statistical%20Report%20\(2015\).pdf](http://fcsa.gov.ae/ar-ae/Lists/D_Publications/Attachments/313/Annual%20Statistical%20Report%20(2015).pdf)

(انظر الشكل 04).

- معطيات صندوق النقد الدولي.

أما من حيث مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، فقد أظهرت البيانات أن الأنشطة المتعلقة باستخراج النفط الخام والغاز الطبيعي ساهمت بحوالي 23.7%， كما ساهمت كل من أنشطة تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح بـ12.8%， ونشاط العقارات وخدمات الأعمال كل بحوالي 13.3%， أما مساهمة أنشطة الإنشاءات بلغت 10.8%， وأنشطة الصناعات التحويلية، فقد بلغت 9%.

شكل رقم 3: مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

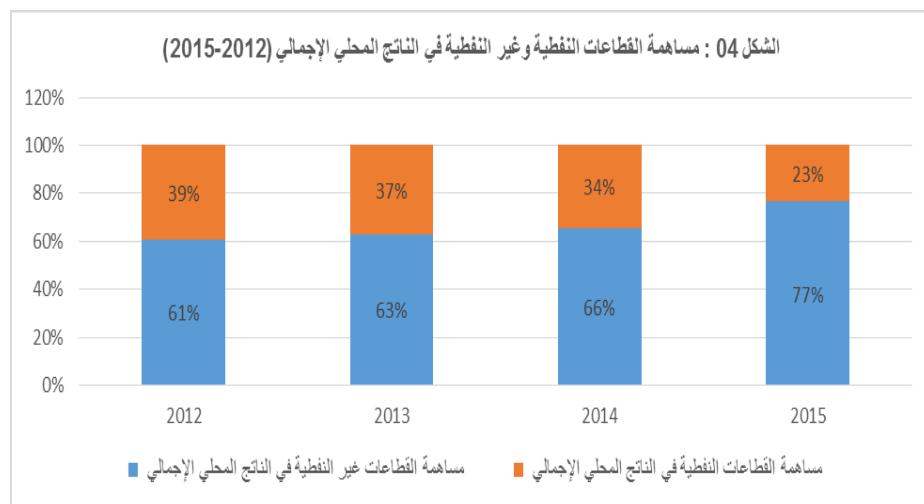
2015-2014



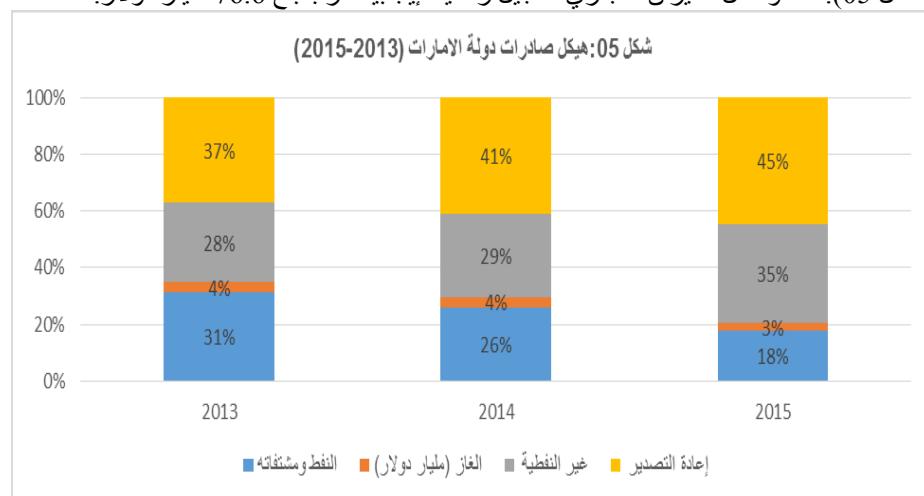
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، 2016م، التقرير الإحصائي السنوي 2015.(الموقع:

[http://fcsa.gov.ae/ar-ae/Lists/D_Publications/Attachments/313/Annual%20Statistical%20Report%20\(2015\).pdf](http://fcsa.gov.ae/ar-ae/Lists/D_Publications/Attachments/313/Annual%20Statistical%20Report%20(2015).pdf)

وعموماً يمكن القول أن سياسة التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات قد نجحت، فعند تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971 كانت عائدات النفط تشكل 90% من الناتج المحلي الإجمالي، لتنخفض هذه النسبة في النصف الثاني من السبعينيات وحتى أوائل الثمانينيات، إلى 51% من الناتج المحلي، وفي منتصف الثمانينيات كان المتوسط نحو 40%， ومن 2000 إلى 2014 شكل النفط 34% من الناتج المحلي الإجمالي، وانخفض إلى 23% عام 2015، وبالتالي أصبح القطاع غير النفطي يمثل ما نسبته 77%⁽³³⁾.



فيما يخص مؤشرات التجارة الخارجية لدولة الإمارات، يمكن القول أن هيكل صادراتها يتميز بالتنوع الكبير، وعدم ترتكزه في المنتجات النفطية فقط كباقي الدول النفطية الأخرى، ففي عام 2015 بلغت صادرات دولة الإمارات 300.5 مليار دولار متوزع مابين إعادة التصدير بنسبة 45%， والسلع والمنتجات غير النفطية بنسبة 35%， ثم المنتجات النفطية بنسبة 18% وأخيرا الغاز بنسبة 3% (انظر الشكل 05). كما واصل الميزان التجاري تسجيل رصيداً إيجابياً قدر بـ 76.6 مليار دولار.



وأكذ خبراء ومختصون ذلك، إذ أن الأداء القوي لاقتصاد الإمارات خلال عام 2015، جاء مدفوعاً بتنامي قطاعات التجارة الخارجية، والسياحة، والعقارات، والخدمات المالية، والاستثمارات المحلية

والأجنبية في القطاعات كافة، لافتين إلى أن المؤشرات الاقتصادية تؤكد نجاح سياسة الإمارات في التوجه للتنوع الاقتصادي واستباقية الدولة في التعامل مع التغيرات الاقتصادية واعتماد تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي. وقد احتلت دولة الإمارات المرتبة الأولى على دول مجلس التعاون الخليجي بنتيجة 0.57 (57 بالمئة). وتفوقت على أستراليا وروسيا وهي قريبة من المتوسط العالمي 0.58 (58 بالمئة)، ويكون مؤشر التنويع الاقتصادي من: التصدير، حصة القطاع غير النفطي، وإنفاق القطاع العام.⁽³⁴⁾

أما فيما يخص سياسة الإنفاق العام، فتؤكد تقارير اقتصادية دولية (تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) أن الإمارات استخدمت ثروتها النفطية في تحديث البنية التحتية (وتخطط الإمارات العربية المتحدة لإنفاق 230 مليون درهم 63.1 مليار دولار أمريكي على تحسينات كبيرة في البنية التحتية في أرجاء البلاد، منها شبكات الطرق والمباني الاتحادية)⁽³⁵⁾ ، وتوفير فرص العمل، وتحسين المؤشرات الاجتماعية، مع المحافظة على تراكم الاحتياطيات المالية بمستويات مرتفعة تكفي لخفيف آثار أسعار النفط المنخفضة، مشيرة أيضاً إلى أن الإمارات تعد من بين أكثر الدول المصدرة للنفط استثماراً لفوائضها النفطية في الاقتصاد غير النفطي.

وأخيراً، ووفقاً لتقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2015، الصادر عن مركز التنافسية العالمي، والذي يقسّم تنافسية الدول عبر أربعة محاور رئيسية وهي: الأداء الاقتصادي، والكافأة الحكومية، وفعالية بيئه الأعمال، والبنية التحتية. وبناءً على ذلك، احتلت الإمارات المركز الأول إقليمياً للعام الثالث على التوالي في التنافسية العالمية بالمقارنة مع دول المنطقة، كما صُنفت في المركز الثاني عشر عالمياً. وحافظت الدولة على المرتبة الأولى عالمياً، في مؤشر السياسات المالية العامة، وجودة البنية التحتية، والنقل الجوي الذي يأتي ضمن المحاور الفرعية للتنافسية والذي يعبر عن استثمارات الدولة الضخمة المستمرة لتطوير المطارات وأساطيل الناقلات الجوية الوطنية، وقطاع السفر ككل.⁽³⁶⁾

خاتمة:

يد التنويع الاقتصادي واحدة من أكبر المعضلات التي تواجهه الاقتصاديات عالمياً، فسعت في سبيل تحقيقه وتجسيده واقعياً بتجنيد كل الإمكانيات المتاحة لها، مرتکزة في ذلك على سياسة الإنفاق العام لما تسهم به من تنويع إنتاجي من خلال الإنفاق الاستثماري والاجتماعي من جهة، وترقيمة وتنويع لل الصادرات بما توفره هذه السياسة من مزايا جبائية وإعانت إنتاجية تستهدف المستثمرين المحليين والأجانب من جهة أخرى.

وبناءً عليه تم التوصل لعدة نتائج كان أهمها:

- يعتبر التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية للاقتصاديات وحيدة المورد، غير أن إنجاحها يتطلب الالتزام بجملة من المبادئ نجد في مقدمتها توفير المناخ المناسب المتناسب بالاستقرار.
- إن التنويع الإنتاجي وتنويع الصادرات هما أساساً عملية التنويع الاقتصادي.
- يتطلب رفع كفاءة الإنتاج وتتوسعه الاستثمار في مختلف القطاعات وتقليل تكاليف الإنتاج وهو ما يجر حتماً لتنويع الصادرات وترقيتها.
- تعتبر سياسة الإنفاق العام أداة استراتيجية في يد الدولة لإعادة تأهيل الاقتصاد الوطني على المستوى المحلي والخارجي.
- التنويع الاقتصادي عزز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي، لدولة الإمارات العربية المتحدة، وأكثر من ذلك فقد انعكس انخفاض أسعار النفط إيجاباً على القطاعات غير النفطية بزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لتراجع أسعار النقل، والمواد الخام، وتتوفر البنية التحتية المتقدمة، والخطط الاستراتيجية، وسياسة الإنفاق الحكومي الذي يقود عمليات التنمية، فضلاً عن الصناعات الاستراتيجية الرئيسية التي أصبحت مساهم رئيسي في الاقتصاد الوطني.

- بفضل التنويع الاقتصادي انتقل اعتماد اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة على النفط خلال الفترة (1971-2015) من 90% إلى أقل من 30% فقط، هذا ما جعل الإمارات تطمح إلى أن يصبح القطاع غير النفطي يساهم بحدود 80% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2020.

المراجع والهوامش

- ¹. فليح حسين خلف، المالية العامة ، الماليـة العامة ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب الحديث ، جدار للكتاب العلمي ، الأردن ، 2008 ، ص 89.
- ². سوزي عدلي ناـشـدـ، الـوجـيزـ فـيـ المـالـيـةـ العـامـةـ، دـارـ الجـامـعـةـ لـلـنـشـرـ، مـصـرـ، 2000ـ، صـ 27ـ.
- ³. طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، 1999، ص 122.
- ⁴. حسن مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، 20001، ص 11.
- ⁵. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الإسكندرية، 2000، ص 378.
- ⁶. Anwer Shah, public expenditure analysis –public sector governance and accountability series, the international bank for reconstruction and development, library of congress cataloging-in publication data, 2005, p17.
- ⁷. زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص 10.
- ⁸. محمد طaque، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 54.
- ⁹. المادتين 35-24 من القانون 17-84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 والمتعلق بقوانين المالية.
- ¹⁰. محمد بن عزـةـ، "ـتـرـشـيدـ سـيـاسـةـ الإنـفـاقـ بـاتـبـاعـ منـهـجـ الإنـضـباطـ بـالـأـهـدـافـ"ـ درـاسـةـ تـحلـيلـيـةـ قـيـاسـيـةـ لـدـورـ الإنـفـاقـ العـامـ تـحـقـيقـ أـهـدـافـ السـيـاسـةـ الـاقـتصـادـيـةـ فـيـ الـجـزاـئـرـ ، أـطـرـوـحةـ دـكـتوـرـاهـ فـيـ الـعـلـمـ الـاقـتصـادـيـةـ، جـامـعـةـ تـلـمـسـانـ، السـنـةـ جـامـعـيـةـ 201-2015ـ، صـ 42ـ.
- ¹¹. محمد الصغير بـعـلـيـ، المالية العامة، دار العـلـومـ لـلـنـشـرـ وـالـتـوزـيعـ، الـجـزاـئـرـ، 2003ـ، صـ 23ـ.
- ¹². محمد خالد المهايني، محاضرات في المالية العامة، 2013، المعهد الوطني لإدارة العامة، ص.
- ¹³.¹⁴. فليح حسن خـلـفـ، المالية العامة، عـالـمـ الـكتـبـ الحديثـ، عـمـانـ، الأـرـدـنـ، 2008ـ، صـ 33ـ.
- ¹⁵. Benoît Rigaud et autres, Politiques publiques - La politique économique québécoise entre libéralisme et coordination, Bibliothèque et Archives Canada, 2008, p06.
- ¹⁶. حـمـدـ بـوـعـزـةـ، مـرـجـعـ سـيـقـ ذـكـرـهـ، صـ صـ 10-6ـ.
- ¹⁷. للتـوـسـعـ انـظـرـ: دـهـانـ مـحـمـدـ، الـاستـثـمـارـ الـتـعـلـيمـيـ الرـأسـمـالـيـ الـبـشـرـيـ مـقـارـبـةـ نـظـرـيـةـ وـدـرـاسـةـ تـقـيـيمـيـةـ لـحـالـةـ الـجـزاـئـرـ، أـطـرـوـحةـ دـكـتوـرـاهـ، جـامـعـةـ منـورـيـ قـسـنـطـيـنـةـ، السـنـةـ جـامـعـيـةـ 2009-2010ـ، صـ . صـ 239ـ . 254ـ.
- ¹⁸. حـمـدـ بـوـعـزـىـ، مـرـجـعـ سـيـقـ ذـكـرـهـ صـ صـ 144-153ـ.
- ¹⁹. حـامـدـ عـبـدـ الـحسـنـ الـجـبـوريـ، "ـالتـوـيـعـ الـاقـتصـادـيـ وـاـهـمـيـتـهـ لـلـدـولـ الـنـفـطـيـةـ"ـ، شـبـكـةـ النـبـاـ الـمـعـلـوـمـاتـيـةـ، سـبـتمـبرـ 2016ـ، الـمـوـقـعـ: (<http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/7989>)ـ، (ـتـمـ الـاطـلاـعـ عـلـيـهـ يـوـمـ 15ـ 03ـ 2017ـ)

- ¹⁹. طباقية سلية، رباعي العلمي، التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكافحة الاستخدامية للموارد المتاحة، يومي 07-08 أفريل 2008، جامعة فرحة عباس-سطيف، ص.3.
- ²⁰. حامد عبد الحسين الجبورى، مرجع سابق ذكره.
- ²¹. شكورى سيدى محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي - دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص.63.
- ²². المعهد العربي للتخطيط، 2014، "التعريف بمفهوم التنويع الاقتصادي وأهدافه ومحدداته"، الكويت، http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2014/221_P14017-1.pdf، اطلع عليه بتاريخ 2017/03/28.
- ²³. علي سيف علي المزروعي، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي - دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012، ص.621.
- ²⁴. Jose de Silva costa, the productive role of public infrastructure –A critical review of recent literature, the European regional science association, 38th congress, Vienna, 1998, p3.
- ²⁵. علي سيف علي المزروعي، مرجع سابق، ص.621.
- ²⁶. بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف-دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص.183-184.
- ²⁷. نشرة صندوق النقد الدولي، 23 سبتمبر 2014، ص.2.
- ²⁸. عن دولة الإمارات، الموقع الرسمي لدولة الإمارات العربية المتحدة، <http://government.ae/uae;jsessionid=atswpH9NIDQPqXZUMFla9pMD.undefined> (ed) اطلع عليه بتاريخ 2017/03/28.
- ²⁹. الإمارات اليوم، "النفط نقطة تحول في تاريخ الإمارات" ، (<http://www.emaratalyoum.com/life/four-sides/2015-08-09-1.809802>) اطلع عليه بتاريخ 2017/03/28.
- ³⁰. الاقتصاد، الموقع الرسمي لدولة الإمارات العربية المتحدة /<http://government.ae/ar/web/guest/economy> (http://government.ae/ar/web/guest/economy) اطلع عليه بتاريخ 2017/03/28.
- ³¹. الاقتصاد، الموقع الرسمي لدولة الإمارات العربية المتحدة /<http://government.ae/ar/web/guest/economy> (http://government.ae/ar/web/guest/economy) اطلع عليه بتاريخ 2017/03/28.
- ³². الاقتصاد، الموقع الرسمي لدولة الإمارات العربية المتحدة /<http://government.ae/ar/web/guest/economy> (http://government.ae/ar/web/guest/economy) اطلع عليه بتاريخ 2017/03/28.
- ³³. انظر: - معاوية العوض، "الإمارات توّاكب المتغيرات الاقتصادية بالاستعداد لمرحلة ما بعد النفط" ، <http://www.alkhaleej.ae/economics/page/08ab6694-2141-48b3-830c-661bc290da23#> اطلع عليه بتاريخ 2017/03/28.

- الاقتصاد، الموقع الرسمي لدولة الإمارات العربية المتحدة/
اطلع عليه بتاريخ (<http://government.ae/ar/web/guest/economy>) .2017/03/28
- ³⁴. بوابة العين الإخبارية، إنفوجراف.. الإمارات الأولى خليجيا في مؤشر التنوع الاقتصادي، الاثنين 15:53 03/10/2016 مساء بثوقيت ابوظبي، (الموقع: <https://al-ain.com/article/first-gulf-uae-economic-diversification-index>) ، اطلع عليه بتاريخ 29/03/2017 (.انظر موقع (UEA interact) (<http://www.uaeinteract.com/arabic/economy.html#2>) .2017/03/29
- ³⁵. الاقتصاد، الموقع الرسمي لدولة الإمارات العربية المتحدة/ اطلع عليه بتاريخ (<http://government.ae/ar/web/guest/economy>) 2017/03/28